لجنة النزاهة النيابية .. (أرشيف)

لجنة نيابية: ضغوط سياسية تمنع كشف ملفات متعلقة بالفساد

كشفت لجنة النزاهة النيابية عن إرسالها ١٠ ملفات الى هيئة النزاهة للنظر فيها واتخاذ القرارات المناسبة بصددها بموعد اقصاه ٣٠ يوما، مؤكدة ان الأخيرة لم ترد على هذه الملفات حتى الان، مرجحة تعرض الهيئة الى ضغوط سياسية لعدم كشف الملفات المتعلقة بالفساد. في وقت رفضت فيه هيئة النزاهة التعليق على هذا الموضوع.

□ بغداد/ المدى

[٥] آلاف وحدة سكنية في الأهوار

وقال عضو لجنة النزاهة النيابية خالد العلواني إنه تم تحويل اكثر من [١٠] ملفات الى هيئة النزاهة للنظر فيها واتخاذ القرارات المناسبة بصددها . وبين العلواني في تصريح لوكالة كل العراق إن لجنة النزاهة النيابية طالبت هيئة النزاهة بالبت في هذه الملفات خلال [٣٠] يوما لكن اللجنة النيابية لم تتلق جوابا من الهيئة حول هذه الملفات حتى هذا الوقت . وبين النائب عن ائتلاف القائمة العراقية ان هذه الملفات تتمثل في عقود كشف المتفجرات وعقود شراء الأسلحة وملف بناء وملف الفنادق والمساكن الفارهة ضمن الاموال المخصصة لاستعداد بغداد لاستضافة القمة العربية والمسؤولة عنها وزارة الخارجية . واشار العلواني الى أن قسما من اصحاب هذه الملفات قد تم القاء القبض عليهم، إلا أنه تم اطلاق سراحهم بعد يومين دون أن تتم مقاضاتهم في المحاكم المتخصصة . وكشف العلواني عن وجود حلقة مفقودة بين لجنة النزاهة النيابية وبين هيئة النزاهة وبين مجلس القضاء الاعلى تحول دون الوصول الى نتائج ملموسة في ملفات الفساد. واعلن عن تشكيل لجنة مشتركة من هذه المؤسسات التنفيذية والتشريعية لإعادة النظر في الملفات التي تم تحديدها من قبل لجنة النزاهة والتي عرضت على هيئة النزاهة.

وكان رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي مدحت المحمود قد اوعز بإعادة القضايا غير المكتملة والمتعلقة بالنزاهة الى الهيئة لاستكمالها حسب الاختصاص . ودعا المحمود في بيان صحفي الى التأني في إصدار أوامر القبض حتى اكتمال اسبابها وعدم قبول اية قضية في محكمة النزاهة خارج اختصاصها لان ذلك يكون على حساب حسم القضايا التي هي من صلب اختصاصها . وأكد المحمود على ضرورة مسك سجل في كل قضية لدى القاضي المتخصص لشرح الإجراءات التي تتم فيها لتامين متابعة انجازها، مشيرا الى ضرورة تنظيم دورات تطويرية للمحققين في هيئة النزاهة تقام في معهد التطوير القضائي وبإشراف قضاة التحقيق وتنسيب محققين قضائيين الى محكمة تحقيق النزاهة وانتداب نواب ادعاء عام آخرين الى المحكمة .

من جهته عزا عضو لجنة النزاهة البرلمانية شاكر دشر البطء في حسم ملفات الفساد في هيئة النزاهة الى تعرض هذه الهيئة الى ضغوط سياسية . وقال دشر " ان لجنة النزاهة بدأت برنامجا لمتابعة والتحقيق في قضايا الفساد بصورة دقيقة وبجدية عالية . واضاف ان البطء في حسم قضايا الفساد المذكورة يعود الى هيئة النزاهة التي تتعرض لمشاكل وضغوطات سياسية كثيرة".

موضحا"ان جميع ملفات الفساد موثقة ومدعومة بالادلة والوثائق التي تشير الى تورط كثيرين بهذه الملفات". وتابع"ان حسم هذه الملفات يحتاج الى جهود من جميع الكتل السياسية لان التهاون فيها سيشجع على الفساد".ورأى"انه من الصعب الوصول الى قرائن ووثائق تتعلق بالمفسدين وهذا الأمر تعاني منه هيئة النزاهة". مؤكدا"ان أقرار قانون خاص(بهيئة النزاهة)ضروري جدا في هذا الوقت لأنه سيساعد في طي مشاكل الفساد .

المراقبون للشأن السياسي لم يبدوا اية استغراب جراء المصير المجهول الذي آلت اليه ملفات الفساد التي كشفت عنها لجنة النزاهة النيابية و أرسلتها الى هيئة النزاهة . وقال الباحث في الشأن السياسي العراقي محمد نعناع ان الفساد في العراق تديره مافيات كبيرة تستطيع الوصول "تأثيرا وتهديدا" الى مسؤولين كبار، خصوصا اذا تعلق ذلك الفساد بالقضايا الاستثمارية والمالية الكبيرة . وقال نعناع ان لجنة النزاهة البرلمانية ومن خلال متابعتها لقضايا وملفات الفساد استطاعت ان تحقق تقدما ملحوظا ،خصوصا في قضية ملف خليجي ٢١ ، وملفات وزارة الكهرباء ، ولكن ليس من المعقول ان تقوم هذه اللجنة وحدها بمكافحة الفساد لان امتدادات هذا الملف واسعة وتلامس بشكل كبير شخصيات نافذة . واشار الى ان ما كشف عنه مؤخرا من اختفاء ملفات حولتها لجنة النزاهة الى هيئة النزاهة ليس جديدا بل حدث في مناسبات سابقة وتحديدا في ايام رئاسة راضي الراضي لهيئة النزاهة. وتابع " كلما اقتربنا من الامر تنكشف معلومات جديدة ومهمة ودقيقة ومع الاسف نكتشف ايضا بان هذه الملفات تتعلق بقضايا فساد كبيرة، ضالع فيها مسؤولون في الحكومة او شخصيات سياسية وحزبية اخرى. وشدد على ان هذه الانشطة سوف تستمر مع استمرار سوء ادارة الدولة العراقية واستمرار الخلاف السياسي . واعتبر ان هناك محاولات لاخضاع هيئة النزاهة لتوجهات الحكومة او توجهات اطراف محددة، وهذا يزيد من استغلال الوظائف الحكومية وتوسع نفوذ مافيات الفساد في دولة يراد ان تحكم بالقانون . هذا واتصلت المدى بالمكتب الإعلامي لهيئة النزاهة للحصول على معلومات بشأن مصير هذه الملفات لكن الأخير اكد عدم وجود ناطق اعلامي باسم الهيئة يتحدث عن هذا الموضوع و لا يوجد شخص يملك الجرأة والشجاعة للحديث أيضا لان الموضوع سياسي اكثر مما هو متعلق بقضايا فساد ، حسب موظف في المكتب الإعلامي . ويمثل الفساد مشكلة رئيسة للعراق منذ ٢٠٠٣ ، ووضع مؤشر الفساد لعام ٢٠١٠ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية العراق بين أكثر دول العالم فساداً ، في وقت تواصل كل من لجنة النزاهة النيابية وهيئة النزاهة المستقلة وديوان الرقابة المالية اعمالها الرقابية للكشف عن ملفات الفساد المالي المستشري في الدوائر والمؤسسات الحكومية للحد من هذه الظاهرة والقضاء عليها.

شناشيل

■ عدنان حسين

adnan.h@almadapaper.net

لو أضربت نساؤنا

تخيّلوا أن نساء قرية أو بلدة عراقية مهملة، وما أكثر قرانا وبلداتنا ومدننا المهملة، كانت لهن القوة والعزيمة على إعلان الإضراب عن بعض ما يمنحنه لأزواجهن، وبالذات المعاشرة الجنسية، ما لم يعمل أزواجهن على تغيير الأحوال بمد طريق مبلطة مثلا أو ترميم مدرسة الأولاد أو المستوصف، ولا نذكر الكهرباء لأنها من المستحيلات.

تخيّلوا أن هذا قد حدث فعلاً في إحدى قرانا او بلداتنا، فماذا سيكون رد الفعل؟

قبل البحث عن الجواب لا بدّ من الإشارة الى أن الفكرة ليست نوعا من الفانتازيا الجامحة، فقد كان لها تطبيق عملي في إحدى القرى الأميركية اللاتينية (جمهورية كولومبيا). الصحفي والكاتب السوداني المعروف الصديق صلاح أحمد المقيم في لندن أخبرنا عبر "إيلاف" أمس أن النساء في بلدة بارباكواس الكولومبية الصغيرة أنهين حملتهن السياسية الأكثر نجاحاً على الإطلاق إثر الاستجابة لمطالبهن بعد ثلاثة أشهر و١٩ يوماً بالضبط لوصل قريتهن بالعالم عبر طريق مبلطة.

وكانت أولئك النسوة قد لجأن الى مختلف الوسائل من أجل تنفيذ المشروع في بلدتهن المعزولة بسبب غياب المواصلات العامة. لكن تلك الوسائل فشلت في تحقيق المرجو منها. وأخيرا تفتقت قريحتهن عن «الوسيلة المثلى»، فأعلنت نحو ٣٠٠ منهن في ٢٢ حزيران الماضي إضراباً عن معاشرة أزواجهن في حملة أطلقن عليها اسم «السيقان المغلقة»، وقلن إنهن لن يَعدن الى مضاجع أزواجهن وشركائهن ما لم يعملوا جدياً على الضغط على السلطات الحكومية للبدء بالعمل في المشروع الذي ظل على مدى أكثر من ١٦٠ سنة دربا لا يصلح لغير العربات التي تجرّها الحيوانات.

وإذا بالرجال يتنبهون فجأة الى «محنة» بلدتهم المعزولة ويقررون أن من العدل والإنصاف أن تمتد اليها الطريق المسفلتة لتنهي عزلتها المديدة تلك. وأخيراً أعلن وزير المواصلات الكولومبي، جيرمان كاردونا أن حكومته ستنفق ٥١ مليون دولار لربط البلدة بالطريق الرئيسة.

كان إضراب النساء موجهاً ضد رجال البلدة في المقام الأول بعد شكواهن من أنهم لا يحفلون كثيراً بالموضوع وبالتالي فلا يثيرونه بما يكفي أمام المسؤولين. وعندما أخفقت الوسائل على تعددها واختلافها في إقناع هؤلاء الرجال بأن المشروع يصبّ في صالح الجميع، تنبهت النسوة الى أن في أيديهن السلاح الذي لا يُعلى عليه فاستخدمنه خير استخدام. ولم ينته الإضراب «التاريخي» الا بعد وصول ماكينات شق الطرق الى البلدة، فانفرجت الأمور مثلما انفرجت السيقان بعد إغلاق، كما تقول قصة صلاح أحمد.

كل قرانا وبلداتنا ومدننا في أحوال تستحق إعلان إضرابات نسائية ورجالية على السواء، ولكن لو حصل عندنا ما حصل في تلك البلدية الكولومبية لهبّ من له علاقة ومن ليس له علاقة راميا النساء المُضربات بحجر الفحشاء والمنكر!! .. وليس من المستبعد أن يكون بين هؤلاء نواب ووزراء ومسؤولون كبار آخرون.

سيكون أمرا فاحشاً أن تعلن نسوة عراقيات الإضراب على طريقة النسوة الكولومبيات، ولكن ليس من الفُحش في شيء أن يراود برلمانيون صحفيات عن أنفسهن مقابل معلومات (قصة المدى أمس)، أو أن يطلب وزراء ووكلاء ومدراء ومحافظون من موظفاتهم النوم في أسرتهم مقابل تعيين او إبقاء في وظيفة أو ترفيع! لا عجب فنحن في دولة العجب المتخمة بالفساد والفاسدين من كل شكل ولون.

الوفد الكردستاني في بغداد خلال أيام

□ بغداد/ المدى

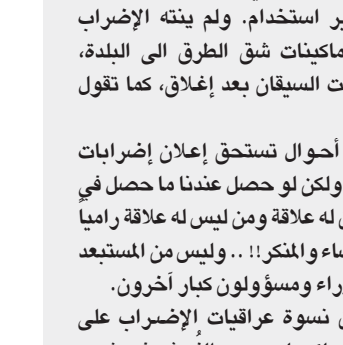

نجيبة نجيب

توقع نائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية، أن تكون زيارة وفد الإقليم الى بغداد مطلع الاسبوع المقبل، وانه سيبحث النقاط الخلافية بين جميع الفرقاء السياسيين، فضلا عن الأمور العالقة بين بغداد واربيل.

وقالت النائبة نجيبة نجيب في تصريح لـ"المدى"، امس "تم تشكيل لجنة خلال لقاء رئيس إقليم كردستان الوفد السياسي الذي زار بغداد قبل فترة قصيرة ومن المتوقع ان تزور هذه اللجنة العاصمة مطلع الاسبوع المقبل لحل القضايا الخلافية بين الفرقاء السياسيين كالالتزام بالدستور وتنفيذ اتفاقية اربيل باعتبارها السبيل الوحيد لدفع العملية السياسية الى الامام وتجاوز جميع الاشكاليات ولأنها شكلت حكومة شراكة وطنية، فضلا عن الخلافات بين بغداد واربيل، لاسيما قانون النفط والغاز والمادة ١٤٠.

وتابعت "حتى الامور التي تتعلق بالخلافات بين الاقليم وبغداد، انما تخص العراق جميعا فالمادة ١٤٠ لا تخص الكرد فحسب وكذلك الحال بالنسبة لقانون النفط والغاز فان الجميع مع زيادة الصلاحيات لمجالس المحافظات وإعطاء الثروات لهم.

وعن الأجواء التي تسبق زيارة الوفد الحكومي الكردستاني بينت نجيب "ان الاجواء الايجابية التي رافقت زيارة الوفد السياسي السابق الذي التقى جميع الكتل السياسية بما فيها رئيس الحكومة نوري المالكي تنسحب على الوضع الحالي وان الوفد الحكومي سيعمل على إيجاد سقوف زمنية لحل هذه الخلافات والابتعاد عن التفرد بالحكم والتركيز على ان الشراكة الوطنية هي الطريق الأمثل لادراة الحكم في البلاد.

كما اكد النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية شريف سليمان، أن كتلته ستأخذ إثباتات موقعه من دولة القانون لتنفيذ الورقة الكردية.

وقال سليمان في تصريح للوكالة الاخبارية للأنباء أمس الثلاثاء: أن الوفد الذي سيزور بغداد برئاسة رئيس وزراء الإقليم برهم صالح سيأخذ من رئيس الوزراء إثباتات موقعه لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في السابق، وفق توقيتات زمنية قريبة التنفيذ.

وأضاف سليمان أن الوفد سيتناول الاتفاقات السابقة فقط وليس هناك أي فقرات جديدة لأن الاتفاقات السابقة حتى الآن لم تنفذ وصلت إلى حد التطبيق وتوقفت .

ودعا سليمان جميع الكتل السياسية إلى تنفيذ ما متفق عليه، بدلا من المبادرات، وتابع : استفدنا من التجارب السابقة لذلك لا بد من أن تكون هناك إثباتات موقعه ومواثيق بين الكتل السياسية غير قابلة للخلاف لأن التجارب السابقة أثبتت بأن أي اتفاقات بدون إثباتات لا تنفذ.

وكان الوفد السياسي الكردستاني الذي زار بغداد قبل أسبوعين والتقى برئيس الوزراء نوري المالكي قدم تقريره إلى ممثلي القوى والأطراف السياسية الكردستانية يوم أمس، واصفاً نتائج اجتماعاته مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب والقوى والأطراف السياسية العراقية بالايجابية.

القضاء الأعلى ينأى بنفسه عن حل معضلة الوزراء الأمنيين

المتحدث باسمه: الأزمة تحسم عبر التوافق.. ومراقبون: المحكمة الاتحادية تجامل بعض الجهات

□ بغداد/ خاص المدى

رفضت المحكمة الاتحادية العليا الإدلاء بموقف حازم حول تأخر الوزارات الامنية، معتبرة ان الأمر يقع ضمن الاستحقاقات السياسية، وان مجلسي النواب والوزراء غير معنيين به.

وأكد المتحدث الرسمي باسم مجلس القضاء الأعلى عبد الستار البيرقدارعلى أن تعيين الوزراء الأمنيين ليس من صلاحية رئيسي مجلس الوزراء ومجلس النواب . وقال البيرقدار في بيان تلقت "المدى" نسخة منه إن المحكمة الاتحادية العليا ردت أمس الثلاثاء دعوى أقيمت ضد رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب بشأن تأخر تسمية الوزراء الأمنيين لوزارات الدفاع الداخلية والأمن الوطني. وأضاف أن المحكمة وجدت في طعن المدعي بعدم دستورية تعيين الاجهزة الامنية رغم مرور أكثر من خمسة أشهر على تعيين وزراء بالوكالة أمراً لم يرد في دستور جمهورية العراق وان اختيارهم يتم وفق (الشراكة الوطنية) بما تتفق عليه الكتل السياسية وليس من اختصاص رئيس الوزراء او رئيس مجلس النواب. وأوضح البيرقدار أن المحكمة ترى اختيار الوزراء الأمنيين يجري بتوافق فيما بين الكتل كلا حسب استحقاقه البرلماني، وبما ان التوافق لم يحصل لذا لم يعد خرقا لاحكام الدستور وان تسمية الوزراء والمصادقة عليها ليس من شأن المدعي عليه وانما من شأن الكتل في اختيار من تتوافر به المزايا. عضو الائتلاف الوطني، القاضي وائل عبد اللطيف انتقد القرار لالتزامه بالنصوص الحرفية للقانون دون التوسع فيه والذي كان يفترض ان يكون للمحكمة رأي حازم بهذا الصدد. وقال في تصريح لـ"المدى" امس "المحكمة الاتحادية تلتزم بما يرد من اختصاصاتها في الدستور ولا يجوز لها تجاوز اختصاصها الدستوري، على أن المحكمة لابد لها من توسيع اختصاصها طبقا لصلاحياتها في عملية دستورية القوانين وبناء السلطات" لكنه أبدى استغرابا مما وصفه بقرارات المجاملة التي تخرج من هذه المحكمة، وأوضح " أنها لا تريد أن تحرج هذا الطرف أو ذاك لكن الموضوع يتطلب أن يكون هناك رأي حازم في عملية وضع الأمور في نصابها دون أن تعطي أي مجال لتمدد السلطات دون اكتراث بالمواد الدستورية". وأعرب عبد اللطيف عن أسفه لـ"أن المحكمة تضيق في عملية حل النزاعات وبذلك تتيح للسلطات التنفيذية عملية التمدد على حساب الدستور وفي ما يخص موضوع الدعوى أشار عبد اللطيف بضرورة تطبيق المادة ٧٦ من الدستور التي تنص على أن يقدم رئيس الحكومة أعضاء حكومته خلال شهر من تاريخ تكليفه وألا تترك الباب مفتوحا للمخالفات الدستورية". يذكر أنّ الوزارات الأمنية ما تزال شاغرة بسبب عدم توافق الكتل السياسية على أسماء المرشحين لتلك الوزارات التي تدار حالياً بالوكالة من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي لوزارة الداخلية ووزير الثقافة سعدون الدليمي الذي تم تكليفه بإدارة وزارة الدفاع وكالة، فضلا عن تولي فالح الفياض منصب وزير الأمن الوطني بالوكالة أيضا.

مجلس الوزراء يصدر عدة قرارات

قال المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ إن مجلس الوزراء كلف وزارتي الخارجية والمالية بتوقيع مذكرتي تفاهم مع الجهات الجزائرية والإماراتية بشأن إسقاط الديون المترتبة بذمة العراق بتوقيع وزيري خارجية العراق والدولة المناظرة.

وتابع في الوقت نفسه: وافق المجلس على تخويل لجنة من متخصصين في وزارة الدفاع تتولى زيارة بعض دول الجوار التي تتوفر فيها عجلات وحاقنات وقود الطائرات ومواد مانعة للصدأ بعدد (٢٤) عجلة وقود وعشر حاقنات وقود ومواد مانعة الانجماد ومانعة للصدأ وشرائها مباشرةً.

العراقية مقتنعة بعدم تنفيذ الاتفاقية

أعلنت القيادية في حركة الوفاق والنائبة عن ائتلاف العراقية كريمة داود الجواري، عن تولد قناعة تامة لدى قائمتها، بأن المالكي لن ينفذ ما تبقى من اتفاقية أربيل، ومنها حسم وزارة الدفاع والتوازن.

وتابعت الجواري امس : أن عمر الحكومة سينتهي والبرلمان أيضاً، والتحالف الوطني وبالأخص رئيس الوزراء نوري المالكي، لن ينفذ ما تبقى من اتفاقية أربيل، مبينة أن التماطل في تنفيذ البنود المتبقية من الاتفاقية وتسويفها، ولد قناعة تامة للعراقية بأن المالكي لن ينفذ البنود.

الوسط يطلب كشف تفاصيل الحدود مع إيران

طالب النائب عن تحالف الوسط خالد العلواني، بكشف تفاصيل ترسيم الحدود مع إيران .

وقال العلواني: إن إعلان السفير العراقي في إيران عن انجاز ٧٠٪ من ترسيم الحدود العراقية الإيرانية أمر بحاجة إلى توضيح ،لاسيما ما يتعلق بالخلاف المتبقي حول شط العرب على حد قول السفير .

ودعا العلواني لجنة النزاهة النيابية إلى استضافة الجهة المكلفة بهذا الموضوع لسماع خطوات عملهم والإجابة عن التساؤلات التي تدور في أذهان العديدين من أعضاء المجلس، خصوصاً احتمالية تضرر العراق من هذا الأمر.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون